MARSADAK مرصدك

SEMC STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

DT Institute

لإنصاف الصحفيين اليمنيين

ورقة سياسات لإدماج قضايا الإعلام في مسارات العدالة الانتقالية

لإنصاف الصحفيين اليمنيين:

ورقة سياسات لإدماج قضايا الإعلام
في مسارات العدالة الانتقالية

إعداد:

حمدي رسام

Hamdirssam90@gmail.com

MARSADAK مرصـدك

SEMC Studies & Economic Media Center مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

DT Institute

من نحن

مرصد الحريات الإعلامية - التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي - يُعد أول منصة متخصصة في رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في اليمن، والدفاع عن قضاياهم على المستويين المحلي والدولي.

يسعى المرصد إلى تقديم صورة دقيقة ومتكاملة عن واقع المشهد الإعلامي من خلال الدراسات والتقارير الشهرية والدورية، بهدف تعزيز بيئة إعلامية آمنة والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب.

كما يقدم المرصد خدمات طارئة ودعماً متكاملاً للصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، عبر شبكة من الخبراء والمتخصصين في المجالات القانونية والحقوقية والمهنية.

دعم طارئ

دعم قانوني:

يقدم المرصد المساندة القانونية للصحفيين من خلال خدمات الدفاع والترافع أمام الجهات الأمنية والقضائية، بالتعاون مع تكتل محامون للدفاع عن الصحفيين. كما يوفر استشارات ومراجعات قانونية للتحقيقات الصحفية قبل النشر، بما يضمن تفادي أي مساءلات قانونية أو مخاطر قد تؤدي إلى الاعتقال.

دعم نفسي:

نقدم جلسات دعم نفسي فردية في عيادة مجهزة تراعي خصوصيتك وسرية بياناتك، إلى جانب جلسات عبر الإنترنت بإشراف مختصين.

دعم رقمي:

نوفر استشارات تقنية ومساعدات من خبراء لمواجهة التهديدات الرقمية وحل المشكلات المتعلقة بالاختراقات والأمان الرقمي.

للتقديم عبر الرابط التالي
https://marsadak.org/assistance/

المحتويات

- ملخص تنفيذي 6
- مقدمة 8
- المنهجية 9
- تأثير الحرب على وسائل الإعلام والصحفيين 10

أولاً: تأثير الحرب على وسائل الإعلام 11

ثانياً: الانتهاكات ضد الصحفيين 12

- القتل 12
- الاعتقال والاحتجاز التعسفي 12
- الإخفاء القسري 13
- التعذيب وسوء المعاملة 13
- التهديدات والتحريض 14
- المحاكمات الجائرة 14
- صعوبة التغطية الميدانية والرقابة الذاتية 15
- الصحفيات... تحديات مضاعفة 15
- التحديات التشريعية والقانونية 15
- التحديات الإجرائية في الدفاع عن الصحفيين 16
- الإفلات من العقاب 17

- دمج قضايا الصحفيين في مسارات العدالة الانتقالية في اليمن 18

أولاً: التوثيق كأساس لأي مسار عدالة انتقالية 19

ثانياً: إشراك الصحفيين خلال مراحل العدالة الانتقالية 20

1. الكشف عن الحقيقة 20
2. العدالة والمساءلة 21
3. جبر الضرر 23
4. ضمانات عدم التكرار 24

ثالثاً: إعادة بناء المؤسسات الإعلامية وبناء قدرات الصحفيين 26

- الاستنتاجات 27
- التوصيات 28

أولاً: توصيات موجهة للسلطات الحكومية 28

ثانياً: توصيات موجهة للمجتمع المدني والإعلام 28

ثالثاً: توصيات موجهة للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية 29

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كُتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، الممول من معهد دي تي (DT Institute). يهدف برنامج سبارك إلى تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من فهم آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها وتطويرها بشكل أفضل، بما يعزّز المشاركة المجتمعية الشاملة في مسار العدالة الانتقالية في اليمن، باعتبارها ضرورة لتحقيق سلام وطني مستدام.

ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساءلة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

عن معهد دي تي (DT Institute)

معهد دي تي منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ "التنمية بطريقة مختلفة". ينفّذ المعهد برامج تنموية عالمية معقّدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

ملخص تنفيذي

منذ اندلاع الحرب في اليمن نهاية سبتمبر 2014، وجد الصحفيون أنفسهم في قلب واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية والحقوقية؛ إذ تحولوا من شهود على الأحداث إلى أهداف مباشرة لانتهاكات جسيمة. فقد أدت الحرب إلى تدهور المشهد الإعلامي بصورة غير مسبوقة، حيث توقفت 165 وسيلة إعلامية عن العمل ولم يستمر سوى نحو 200 [1]. كما أصبحت الغالبية العظمى من المؤسسات الإعلامية خاضعة لسيطرة أطراف الصراع: 23 قناة فضائية من أصل 26، و42 إذاعة من أصل 60، و132، و118 موقعاً إخبارياً من أصل 147بحسب دراسة لنقابة الصحفيين اليمنيين [2] وفقاً لمرصد الحريات الإعلامية، سُجّل خلال الفترة من 2015 إلى يونيو 2025 ما مجموعه 2629 حالة انتهاك للحريات الإعلامية. من بينها 54 حالة قتل توزعت مسؤوليتها بين جماعة الحوثي (24 حالة)، وغارات تحالف دعم الشرعية (15 حالة)، ومسلحين مجهولين (14 حالة)، وحالة واحدة لتنظيم القاعدة [3]. كما تنوعت أساليب القتل بين الاغتيالات المباشرة وزرع العبوات الناسفة واستهداف المنازل. إلى جانب ذلك، وثّقت 532 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي، تصدرت فيها جماعة الحوثي (419 حالة). وأدت هذه الانتهاكات إلى تشريد أكثر من 400 صحفي [4]، في حين صدرت أحكام إعدام بحق 13 صحفياً، أُفرج عن خمسة منهم لاحقاً بينما لا تزال الأحكام الغيابية بحق ثمانية آخرين قائمة. هذا الواقع كرّس ثقافة الإفلات من العقاب، في ظل ضعف البنية التشريعية والقانونية التي كان يُفترض أن تحمي الصحفيين

استناداً إلى هذا الواقع، تقترح الورقة إدماج قضايا الصحفيين بشكل محوري في ركائز العدالة الانتقالية الأربع

- **الكشف عن الحقيقة:** تشكيل لجان مستقلة للتحقيق في الانتهاكات بحق الصحفيين، مع ضرورية إشراكهم في عمل هذه اللجان كفاعلين في كشف الحقائق وتوثيقها ونشرها، إلى جانب مبادرات لحفظ الذاكرة مثل إنشاء أرشيفات رقمية أو متاحف.
- **العدالة والمساءلة:** ضمان تحقيقات شاملة ومستقلة، ومحاسبة المتورطين على المستويين الوطني والدولي عند تعذر العدالة المحلية.
- **جبر الضرر:** تصميم برامج تعويض شاملة تشمل الدعم المادي، والتأهيل النفسي والاجتماعي، ورد الاعتبار للضحايا.
- **ضمانات عدم التكرار:** إصلاح المنظومة التشريعية والقضائية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة، وإصلاح الأجهزة الأمنية والقطاع الإعلامي لضمان استقلاليتهما.

1 - نقابة الصحفيين اليمنيين، دراسة حول ملكية واستقلال وسائل الإعلام باليمن، مايو 2023، https://shorturl.at/LkadY

2 - المرجع السابق

3 - مرصد الحريات الإعلامية، تقرير الانتهاكات للحريات الإعلامية في اليمن للنصف الأول من العام 2025م، (21 يوليو 2025)، https://marsadak.org/biannual-2025

4 - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الصحفيون اليمنيون: 3 أعوام من التشرد والنزوح، (8 مايو 2018)، https://economic-media.net/wp-content/uploads/2018/05/Yemeni-Journalist-mapping-Arabic.pdf

وتختتم الورقة بمجموعة من التوصيات الموجهة للسلطات المعنية، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي، أبرزها:

- **للسلطات اليمنية:** الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المحتجزين تعسفياً، والكشف عن مصير المخفيين قسراً، وتعديل القوانين المتعلقة بالصحافة بما يتوافق مع المعايير الدولية.
- **للمجتمع المدني والإعلام:** إنشاء قاعدة بيانات موحدة للانتهاكات، وتوسيع الدعم القانوني والنفسي للضحايا، والعمل على إقامة تحالفات مع المنظمات الحقوقية لرفع قضايا الانتهاكات أمام الهيئات القضائية الدولية.
- **للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية:** ممارسة الضغط على جميع أطراف النزاع لوقف الانتهاكات، ودعم إنشاء آليات دولية للتحقيق، وفرض عقوبات على المتورطين في الانتهاكات الجسيمة ضد الصحفيين، ودعم الإعلام المستقل، وتبني آليات حماية عاجلة للصحفيين المعرضين للخطر.

وتخلص الورقة إلى أن إنصاف الصحفيين ليس مجرد استحقاق حقوقي أو أخلاقي، بل شرط جوهري لنجاح أي عملية عدالة انتقالية، وبناء سلام عادل ومستدام في اليمن

مقدمة

تُعد العدالة الانتقالية إطاراً حاسماً لمواجهة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياقات النزاع أو الأنظمة الاستبدادية. والهدف هو تحقيق سلام دائم وضمان عدم تكرار تلك الممارسات. في اليمن، التي تشهد حرباً مستمرة منذ العام 2014، أصبحت الحاجة إلى العدالة الانتقالية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، خاصةً مع الأزمة الإنسانية والحقوقية المعقدة التي خلفتها الحرب

في هذا المشهد، يبرز دور الإعلام والصحفيين بشكل محوري؛ فهم ليسوا مجرد رواة للأحداث، بل هم فاعلون أساسيون في توثيق الانتهاكات، وكشف الحقائق، وتشكيل الوعي المجتمعي. ولكن في اليمن، تحول الصحفيون من مراقبين للصراع إلى ضحايا مباشرين لانتهاكات ممنهجة. إضافة إلى ذلك، جرى استخدام المؤسسات الإعلامية كأدوات دعائية وحرب تخدم أطراف النزاع

هذا الواقع المأساوي، الذي يتميز بالإفلات شبه الكامل من العقاب، يؤكد أن دمج قضايا الصحفيين في مسار العدالة الانتقالية ليس خياراً، بل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق سلام عادل ومستدام. إن الهدف الأسمى للعدالة الانتقالية يتجاوز الإجراءات القانونية إلى تفكيك الروايات التي نزعت الإنسانية عن الضحايا، واستبدالها بسرديات وطنية جامعة. ولتحقيق ذلك، لا بد من شراكة حقيقية مع الإعلاميين، بوصفهم حلقة الوصل الأكثر تأثيراً مع المجتمع، وإحدى أهم ضمانات نجاح مسارات الحقيقة والمصالحة وبناء السلام

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل شامل لوضع الصحفيين ووسائل الإعلام في اليمن، مع التركيز على الانتهاكات التي تعرضوا لها وتقييم الأطر القانونية القائمة. كما تستعرض الورقة تجارب دولية مقارنة للاستفادة منها. بالاعتماد على دراسات، وتقارير، وتقدم توصيات عملية تركز على دمج قضايا الصحفيين ضمن ركائز العدالة الانتقالية الأربع: الكشف عن الحقيقة، العدالة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار

المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على مقاربة نوعية جمعت بين البحث المكتبي والمصادر الأولية. فمن جانب، جرى بحث مكتبي شمل مراجعة الأدبيات والدراسات ذات الصلة بالحريات الإعلامية في اليمن، بما في ذلك تقارير منظمات حقوقية محلية ودولية، ودراسات أكاديمية، ومقالات صحفية حول العدالة الانتقالية والتجارب الدولية، إضافة إلى دور الإعلام في مسارات العدالة الانتقالية. كما تم الاستناد إلى قاعدة بيانات مرصد الحريات الإعلامية التي وثّقت الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين اليمنيين خلال سنوات الحرب، وإلى تقارير ودراسات متخصصة في العدالة الانتقالية لتوفير إطار تحليلي مقارن

ومن جانب آخر، جرى توظيف مصادر نوعية مباشرة لإثراء محتوى الورقة، تمثلت في:

- ندوة رقمية نظمها مرصد الحريات الإعلامية بعنوان "الجرائم ضد الصحفيين في اليمن: آفاق العدالة الانتقالية وجبر الضرر"، شارك فيها أكثر من 80 مشاركاً من صحفيين — بينهم معتقلون سابقون — وحقوقيين، وممثلين عن منظمات مجتمع مدني المحلية، ومنظمات دولية. تناولت الندوة محاور رئيسية شملت واقع الإعلام في اليمن، والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون، ودور العدالة الانتقالية في إنصافهم، إلى جانب شهادات مباشرة من صحفيين ناجين من الاعتقال والإخفاء القسري. كما استعرضت الندوة تجارب إقليمية من تونس وسوريا حول إدماج قضايا الصحفيين في مسارات العدالة الانتقالية
- مقابلات معمّقة مع صحفي يمني تعرض للاعتقال لمدة خمس سنوات، وتعذيب نفسي وجسدي، ومع ممثل عن مرصد الحريات الإعلامية

لقد أتاح هذا الدمج بين التحليل المكتبي والمصادر النوعية بناء تصور أكثر شمولية وواقعية، يوازن بين المعطيات الموثقة والتجارب الحية، ويعزز من مصداقية النتائج والتوصيات المطروحة

تأثير الحرب على وسائل الإعلام والصحفيين

منذ اندلاع الحرب في سبتمبر 2014 عقب سيطرة جماعة الحوثيين على العاصمة صنعاء، دخل الإعلام في اليمن واحدة من أسوأ مراحله، حيث شهدت الحريات الإعلامية تراجعاً كبيراً، وأصبح الصحفيون والمؤسسات الإعلامية هدفاً مباشراً لجميع أطراف النزاع. وتحتل اليمن المرتبة 154 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي للعام 2024 [5]، ما يجعلها واحدة من أكثر البيئات خطورة على الصحفيين في ظل الانقسام وتعدد السلطات.

5 - مراسلون بلا حدود، التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2024، https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81?year=2024

أولاً: تأثير الحرب على وسائل الإعلام

كشفت دراسة مسحية عام 2023 من قبل نقابة الصحفيين اليمنيين، أن الحرب خلّفت آثاراً سلبية كبيرة على وسائل الإعلام اليمنية، خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية، والتمويل، وحقوق الصحفيين، وأن 165 وسيلة إعلامية توقفت عن العمل كلياً بسبب الحرب، فيما استمرت 200 فقط بالعمل. فعلى سبيل المثال، من أصل 132 صحيفة ومجلة لا تزال 13 فقط تصدر، بينما توقفت 119 عن النشر، كما توقفت أربع قنوات فضائية من أصل 26 قناة تلفزيونية 13 منها تبث من خارج اليمن، وست إذاعات محلية توقف عن البث من أصل 60 إذاعة، إضافة إلى توقف 33 موقعاً إخبارياً، في ظل قيام سلطات الحوثيين بحجب غالبية المواقع عن المتابعين داخل اليمن [6].

وتحولت العديد من وسائل الإعلام، التي كانت تتمتع بهامش نسبي من الحرية قبل عام 2014، إلى أدوات في يد أطراف الصراع تخدم أجنداتها السياسية والعسكرية، مما انعكس سلباً على حرية الصحافة والنسيج الاجتماعي. وتشير الدراسات إلى أن المنظومة الإعلامية اليمنية أصبحت نموذجاً متطرفاً من الاستقطاب، يهدف إلى الهيمنة على الخطاب العام والتحكم في الفضاء الإعلامي [7]. إذ تبين الأرقام أن 23 من أصل 26 قناة فضائية، و42 من أصل 60 إذاعة، و100 من أصل 132 صحيفة ومجلة، و118 من أصل 147 موقعاً إخبارياً، باتت خاضعة لسيطرة أطراف الصراع [8]. وتكشف دراسة أخرى صادرة من مجلة الدراسات الإعلامية أن الإعلام الرقمي في اليمن تحول إلى أداة مركزية تعتمد عليها الأطراف المتحاربة في تأطير الأحداث وتوجيه السرديات بما يخدم مصالحها، عبر آليات متعددة مثل تأطير الأخبار، الحملات الرقمية المنظمة، غرف الصدى، فقاعات التصفية، والحرب النفسية، وهو ما ساهم في إنتاج دعاية ممنهجة وتغذية الانقسامات المجتمعية وتعميق الاستقطاب [9].

---

6 - نقابة الصحفيين اليمنيين، دراسة حول ملكية واستقلال وسائل الإعلام باليمن، مرجع سابق

7 - عبدالله بخاش، "الإعلام اليمني وتمثلات نموذج الاستقطاب والهيمنة على الخطاب العام"، مجلة الجزيرة لدراسات الاتصال والإعلام، مركز الجزيرة للدراسات، 1 يناير 2024، https://aljazeerajournal.aljazeera.net/article/بحوث-الاتصال-في-العالم-العربي-وفاعليت/

8 - نقابة الصحفيين اليمنيين، "دراسة حول ملكية واستقلال وسائل الإعلام في اليمن" مرجع سابق

9 - أيمن عمر، "الإعلام الرقمي وأثره في تشكيل خطاب الصراع في السياق اليمني: دراسة تحليلية للآليات والتأثيرات"، مجلة الدراسات الإعلامية، المجلد السابع (العدد 31) ، مايو 2025، صفحات من 53 إلى 71، المركز الديمقراطي العربي، https://shorturl.at/UlOdJ

ثانياً: الانتهاكات ضد الصحفيين

يعد اليمن واحداً من أخطر بلدان العالم على الصحفيين حيث ارتُكبت العديد من الانتهاكات الممنهجة بحق الصحفيين في اليمن، بهدف إسكات أصواتهم ومنع وصول الحقيقة، هذه الممارسات أدت إلى خلق بيئة من الخوف والترهيب، مما دفع العديد من الصحفيين إلى التوقف عن العمل، أو الفرار من البلاد، أو العمل في ظروف بالغة الخطورة. شرّدت الحرب أكثر من 400 صحفي يمني، في أكبر موجة نزوح تشهدها البلاد، وكانت صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين الأكثر طرداً للصحفيين بنسبة 86 %، وأن 70 % منهم نزح خارجياً و30 % داخلياً.[10] وخلال الفترة من يناير 2015 - يونيو 2025م وثق مرصد الحريات الإعلامية في اليمن 2629 حالة انتهاك للحريات الإعلامية، منها 2312 حالة انتهاك ارتكبت بحق الصحفيين، و317 حالة انتهاك لمؤسسات إعلامية، يتحمل الحوثيون المسؤولية عن الغالبية العظمى منه.[11] كما تم توثيق 98 حالة انتهاك للحريات الإعلامية خلال العام 2024م.[12]

وتشمل الانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين خلال العقد الماضي ما يلي

القتل

تُعد حالات القتل من أبرز الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في اليمن، حيث وثق مرصد الحريات الإعلامية 54 حالة قتل[13] لصحفيين وعاملين في مجال الإعلام، بينهم صحفيتان. توزعت المسؤولية عن هذه الجرائم بين جماعة الحوثي (24 حالة)، وغارات طيران التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لدعم الحكومة اليمنية (15 حالة)، ومسلحين مجهولين (14 حالة)، فيما قُتل صحفي واحد على يد تنظيم القاعدة. ولا تقتصر خطورة هذه الانتهاكات على العدد الكبير من الضحايا، بل تتجلى أيضاً في الأساليب المستخدمة لاستهداف الصحفيين، والتي مثلت سوابق خطيرة في تاريخ الانتهاكات ضد الصحفيين، مثل زرع عبوات ناسفة في سياراتهم أو تنفيذ عمليات اغتيال مباشرة. وقد أدى ذلك إلى تكريس مناخ من الخوف والرقابة الذاتية داخل الوسط الإعلامي.

الاعتقال والاحتجاز التعسفي

يعتبر الاعتقال والاحتجاز التعسفي من الانتهاكات الشائعة التي تعرض لها الصحفيون في اليمن حيث بلغت 532 حالة انتهاك وفق مرصد الحريات الإعلامية، وتتصدر جماعة الحوثي قائمة مرتكبي هذا النوع من الانتهاك بعدد 419 حالة، والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً والأطراف الموالية لها بعدد 113 حالة انتهاك، وغالباً ما يتم ذلك دون سند قانوني أو محاكمة عادلة.

---

10 - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، الصحفيون اليمنيون: 3 أعوام من التشرد والنزوح، مرجع سابق.

11 - مرصد الحريات الإعلامية، تقرير الانتهاكات للحريات الإعلامية في اليمن للنصف الأول من العام 2025م، مرجع سابق.

12 - مرصد الحريات الإعلامية، تقرير الحريات الإعلامية السنوي 2024، (19 مارس 2025)، https://marsadak.org/wp-content/uploads/2025/03/annualreport-ar-24-1.pdf

13 - تقرير الانتهاكات للحريات الإعلامية في اليمن للنصف الأول من العام 2025م ، مرجع سابق

الإخفاء القسري

تُعد حالات الإخفاء القسري للصحفيين من أخطر الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون خلال السنوات الماضية، حيث يتم احتجاز الصحفيين في أماكن مجهولة دون السماح لهم بالتواصل مع عائلاتهم أو محاميهم، يمكن القول أن معظم حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي سبقها اختفاء قسري لفترات متفاوتة قبل الكشف عن مكان الاحتجاز، باستثناء الصحفي وحيد الصوفي الذي ما يزال مصيره مجهولاً منذ اختفائه في أبريل 2015. [14] هناك شح ملحوظ في التغطية الإعلامية لقضايا الإخفاء القسري في اليمن، حيث تغيب التحقيقات المهنية العميقة التي تركز على الضحايا وأسرهم، وفي الغالب يتم الاكتفاء بتغطية بيانات المنظمات [15].

هذا النمط من التناول الإعلامي يساهم في تغييب أصوات الضحايا ويضعف من الضغط المجتمعي للمساءلة، بما يكرس ظاهرة الإفلات من العقاب ويعزز مناخ التعتيم حول هذه الانتهاكات.

كما أن توثيق وجمع المعلومات المتعلقة بحالات الإخفاء القسري يواجه العديد من الصعوبات، والتي تختلف من منطقة إلى أخرى، وتُعد مناطق سيطرة الحوثيين الأكثر تعقيداً نتيجة التغييب المتعمد للمعلومات. وغالباً ما يُحرم المحامون من الوصول إلى ملفات القضايا أو حضور جلسات التحقيق، وهو ما يجعل قضايا مثل وحيد الصوفي وغيره شاهداً على حجم التعقيدات المرتبطة بالاختفاء القسري والتعذيب، وصعوبة الوصول إلى أماكن الاحتجاز. كما ساهمت أطراف الصراع في خلق مناخ من الخوف لدى الضحايا والشهود؛ إذ تتعرض أسر الصحفيين للتهديد المباشر في حال الإفصاح عن أي معلومة، بما ينعكس سلباً على سلامة أبنائهم المحتجزين الذين قد يتعرضون لتعذيب أشد ويُحرمون من الزيارات، كما حدث مع الصحفي أكرم الوليدي الذي تعرّض للضرب أمام أسرته بطريقة مهينة [16].

التعذيب وسوء المعاملة

يتعرض الصحفيون المحتجزون للتعذيب الجسدي والنفسي مما يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية والنفسية. حيث وثّق فريق الخبراء المعني باليمن أن الصحفيين المحتجزين، خصوصاً في صنعاء لدى جماعة الحوثيين، تعرضوا لانتهاكات جسيمة شملت التعذيب وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية، إضافة إلى احتجازهم في زنازين مكتظة أو مظلمة أو باردة ما تسبب في مشكلات صحية طويلة الأمد. وأكد التقرير أن هذه الانتهاكات ارتبطت بخطاب لعبد الملك الحوثي عام 2015، والذي حرّض بشكل مباشر على الصحفيين وأسهم في زيادة العنف ضدهم داخل السجون. كما أشار التقرير إلى أن المحاكمات التي خضع لها بعض الصحفيين افتقرت إلى ضمانات المحاكمة العادلة، حيث مُنع محاموهم من الاطلاع على ملفات القضايا أو التواصل معهم بشكل منفرد. هذه الممارسات، بحسب الفريق، تمثل قمعاً منهجياً للصحفيين وانتهاكاً صارخاً لحرية التعبير، ما يحد من

14 - المرجع السابق

15 - بسام غبر، حق لا يُنسى أحد ويُفلت الجناة، مهمة ملحّة أمام الصحفيين اليمنيين: نحو استراتيجيات إعلامية لتسليط الضوء على ضحايا الاختفاء القسري وتعزيز المساءلة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورقة عمل، 30 أغسطس 2025م

16 - خليل كامل، مسؤول الرصد والتوثيق في مرصد الحريات الإعلامية، مقابلة بمقر المرصد، 25 سبتمبر 2025.

قدرتهم على كشف الانتهاكات والإسهام في حماية المدنيين.[17] وتؤكد شهادة الصحفيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام سابقاً والمفرج عنهم في صفقة تبادل (عبد الخالق عمران، أكرم الوليدي، حارث حميد، وتوفيق المنصوري) حجم الانتهاكات التي تعرضوا لها، حيث سردوا تفاصيل تعذيب جسدي ونفسي مروع، شمل الضرب والصعق الكهربائي والتجويع والحرمان من العلاج، إضافة إلى الاحتجاز في زنازين ضيقة وقذرة، وتهديدهم باعتقال أسرهم واستخدامهم كدروع بشرية. وأشاروا إلى أن آثار تلك الممارسات ما تزال تلازمهم حتى بعد الإفراج عنهم، مع ذكر أسماء قيادات حوثية أشرفت على تعذيبهم.[18]

كما تبرز شهادة الصحفي محمد الصلاحي، التي شاركها في ندوة رقمية حول الجرائم ضد الصحفيين في اليمن، صورة أخرى عن هذا النمط الممنهج من التعذيب. فقد اعتُقل عام 2018 من مقر عمله الإعلامي في الحديدة على يد مجموعة مسلحين تابعين لجماعة الحوثي، ونُقل معصوب العينين إلى ما يعرف بـ "سجن المدافن"، حيث تعرّض منذ الليلة الأولى للتعذيب النفسي والجسدي والحرمان من التواصل مع أسرته. تنقّل الصلاحي خلال خمس سنوات بين سبعة سجون، منها الأمن السياسي بصنعاء، وسجن شملان القديم، وسجن حنيش بالحديدة، حيث وثّق معاناة مستمرة من البرد والجوع والاكتظاظ ومنع العلاج. وأشار في شهادته إلى أن الصحفيين كانوا يتعرضون لمعاملة أكثر قسوة من بقية السجناء، بما في ذلك الإهمال الطبي المتعمد، العزل الانفرادي، والحرب النفسية، فضلًا عن محاكمات شكلية افتقرت إلى أبسط معايير العدالة. وبرغم الإفراج عنه لاحقاً، ما زال يعاني من آثار التعذيب والإهمال الطبي حتى اليوم.[19]

التهديدات والتحريض

يتعرض الصحفيون باستمرار للتهديدات والتحريض من قبل أطراف النزاع مما يجبرهم على التوقف عن العمل أو مغادرة البلاد حيث وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين خلال العشر السنوات الماضية 223 حالة تهديد وحملات تحريض استهدفت الصحفيين والصحفيات.[20]

المحاكمات الجائرة:

يتعرض الصحفيون لمحاكمات جائرة بتهم ملفقة كإذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة، ودعايات مثيرة بقصد إضعاف قوة الدفاع عن الوطن، وإضعاف الروح المعنوية في الشعب، وتكدير الأمن العام، وإهانة موظف عام.[21] وغالباً ما تتم أمام محاكم غير

17 - الأمم المتحدة، فريق الخبراء المعني باليمن، "رسالة مؤرخة 22 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن"، الوثيقة S/2021/79، مجلس الأمن، 22 يناير 2021، https://docs.un.org/ar/S/2021/79

18 - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي زنازين الموت البطيء [فيلم وثائقي] ، (1 يوليو 2024) ، https://youtu.be/68jN05AB-b1Y?si=CbKbuAeBnv_VKn1w

19 - الصحفي محمد الصلاحي، الجرائم ضد الصحفيين في اليمن: آفاق العدالة الانتقالية وجبر الضرر، مرصد الحريات الإعلامية في اليمن التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ندوة رقمية، 14 أغسطس 2025م

20 - نقابة الصحفيين اليمنيين، تقرير وضع الحريات الصحافية في اليمن خلال عشر سنوات من الحرب، 3 مايو 2025، نقابة الصحفيين اليمنيين، https://www.yemenjs.net/%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%AB%D9%82/

21 - وثيقة الحكم الصادر بحق تسعة صحفيين (عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، الحارث حُميد، أكرم الوليدي، هشام طرموم، هشام اليوسفي، هيثم عبدالرحمن، عصام بالغيث، حسن عناب) ، وثيقة غير منشورة حصل عليها الباحث

مختصة كالمحكمة الجزائية المتخصصة وهي محكمة خاصة بقضايا الإرهاب. حيث وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين 175 حالة محاكمة واستجواب لصحفيين منذ عام 2015 وحتى أبريل 2025م [22]. كما أصدرت محكمة تابعة للحوثيين أحكاماً بالإعدام على 13 صحفياً وإعلامياً، من بينهم خمسة من المعتقلين سابقاً: يحيى الجبيحي، عبدالخالق عمران، أكرم الوليدي، حارث حميد، وتوفيق المنصوري، والذين أُفرج عنهم لاحقاً ضمن صفقات تبادل الأسرى بعد ثمانية أعوام من الاحتجاز. كما شملت الأحكام الغيابية بالإعدام ثمانية آخرين [23].

صعوبة التغطية الميدانية والرقابة الذاتية

انقسام البلاد إلى سلطات متعددة وجماعات مسلحة يجعل التغطية الميدانية محفوفة بالمخاطر الشديدة حيث يمارس الصحفيون الرقابة الذاتية بأنفسهم لتجنب الاستهداف مما يؤثر سلباً على جودة العمل الصحفي وحرية تدفق المعلومات [24].

الصحفيات... تحديات مضاعفة

تواجه الصحفيات اليمنيات تحديات مركّبة ومضاعفة، تتجاوز ما يواجهه زملاؤهن الذكور، وتتأصل في قيود مجتمعية وأدوار أسرية تقليدية تعيق عملهن المهني، مثل وجوب التنقل بمحرم والإذن المسبق من ولي الأمر، مما يحد من قدرتهن على التنقل وأداء المهام الصحفية. وقد تفاقمت هذه الصعوبات بشكل كبير بفعل الحرب، حيث تعرضن لفقدان الوظائف، والنزوح، ومخاطر الاعتقال والتحرش والاغتيال، مما أدى إلى توقف الكثيرات عن ممارسة المهنة. كما فرضت الظروف السياسية والأمنية الجديدة قيوداً على حريتهن الشخصية والمهنية، وقدرتهن على الكتابة والتعبير بحرية وأمان، ووجهت لهن تهديدات مباشرة بالتوقف عن الكتابة. وتظهر الدراسات الصادرة عن نقابة الصحفيين اليمنيين أن 89 % من الصحفيات تأثرن بالحرب بشكل مباشر، و86.4 % تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأن 72.7 % منهن يمتنعن عن نشر آرائهن على شبكات التواصل الاجتماعي خوفاً من التهديدات، بينما أكدت 27.3 % تعرضهن للابتزاز الإلكتروني [25]. هذه الأرقام تعكس هشاشة بيئة الحماية القانونية والاجتماعية، وتجعل الصحافة بالنسبة للنساء في اليمن مهنة محفوفة بالمخاطر والضغوط المضاعفة.

التحديات التشريعية والقانونية

ما تزال القوانين المنظمة للإعلام في اليمن قديمة، ولا توفر الحماية الكافية للحريات الصحفية والإعلام الرقمي، كما أنها لا تجرّم بشكل واضح ومحدد خطاب الكراهية والتحريض. فجميع الأطر القانونية الحالية تعود إلى تسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية (1994 و2000)، ولم تُحدّث لمواكبة عصر التكنولوجيا والإنترنت، الأمر الذي ساهم في تفشي الانتهاكات وتزايد الجرائم بحق

22 - نقابة الصحفيين اليمنيين، تقرير وضع الحريات الصحافية خلال عشر سنوات من الحرب، مرجع سابق

23 - وحدة الرصد في مرصد الحريات الإعلامية، 2025.

24 - رغدة المقطري، محامية ومدافعة عن حقوق الإنسان، الصحافة والعدالة الانتقالية في اليمن، الجرائم ضد الصحفيين في اليمن: آفاق العدالة الانتقالية وجبر الضرر، مرصد الحريات الإعلامية في اليمن التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ندوة رقمية، 14 أغسطس 2025م

25 - نقابة الصحفيين اليمنيين، الصحفيات اليمنيات الأكثر تأثراً بالحرب والصراعات، 4 مايو 2025، https://www.yemenjs.net/الصحفيات-الأكثر-تأثرا-بالحرب-والصراع/

26 - رغدة المقطري، مرجع سابق

الصحفيين[26] ويعد ضعف القضاء والتشريعات أحد أبرز التحديات التي واجهت الصحفيين خلال سنوات الحرب، حيث عجزت المنظومة القضائية عن حمايتهم أو محاسبة المنتهكين، بل تحولت أحياناً إلى أداة بيد أطراف الصراع لإصدار أحكام بالسجن أو الإعدام في محاكمات تفتقر لأدنى معايير العدالة، وغالبًا ما تُعقد أمام محاكم غير مختصة. وأكدت دراسة صادرة عن منظمة صدى عام (2025) وجود قصور تشريعي واضح في القوانين اليمنية، مثل قانون الصحافة وقانون الجرائم والعقوبات، اللذين يتضمنان نصوصاً فضفاضة تُجرّم النقد والمعارضة باستخدام عبارات عامة مثل "المساس بالمصلحة العامة" أو "التحريض على الكراهية"، وتفرض عقوبات غير متناسبة مع طبيعة العمل الصحفي [27]. هذه الثغرات القانونية، إلى جانب التدخلات السياسية، أسهمت في تكريس الإفلات من العقاب وإضعاف الضمانات القانونية لحرية التعبير.

التحديات الإجرائية في الدفاع عن الصحفيين

"أثناء محاكمتي افتقدت وجود المحامي المكلف بالدفاع عني، لم يتم السماح لي بالوصول المنتظم إليه أو حتى الاطلاع على ملف قضيتي. وبعد الإفراج عني لم تكن هناك أي آلية قانونية لمحاسبة من عذبوني أو انتهكوا حقوقي وصادروا ممتلكاتي، مما جعلني أشعر بفقدان الثقة تجاه المنظومة القضائية". [28] إلى جانب القصور التشريعي، تواجه عملية تقديم الدعم القانوني للصحفيين في اليمن العديد من التحديات الإجرائية في مختلف مراحل التقاضي. وكما يشير المحامي عبد المجيد صبرة، فإن أبرز هذه التحديات تتوزع على ثلاث مراحل رئيسية [29]:

- مرحلة الاستدلالات: غالباً ما تعمد الأجهزة الأمنية إلى منع المحامين من حضور التحقيقات أو مقابلة الصحفي المعتقل أو الحصول على توكيل منه، فضلاً عن ممارسة الإخفاء القسري، ورفض إحالة الصحفي إلى النيابة العامة خلال المدة القانونية، وتجاهل توجيهات النيابة أو أوامر الإفراج القضائية. كما تمتنع تلك الأجهزة عن نقل المعتقلين إلى المنشآت العقابية الرسمية بعد إحالتهم
- مرحلة التحقيق: تُظهر النيابة العامة انحيازاً واضحاً، إذ ترفض طلبات المحامين المتعلقة بالإفراج أو الاطلاع على ملفات القضايا، وتتغاضى عن المخالفات الجسيمة التي يرتكبها مأمورو الضبط القضائي، بل يصل الأمر إلى التعامل مع الصحفي وكأنه مذنب مُلزم بإثبات براءته
- مرحلة المحاكمة: تتجلى التحديات في غياب الحياد القضائي، ورفض الدفوع القانونية المقدمة، والتواطؤ مع الأجهزة الأمنية في إبقاء الصحفيين رهن احتجازها، إضافة إلى منع المحامين من مقابلة موكليهم أو الحصول على نسخة كاملة من ملفات القضايا، وهو ما يحدّ بشكل كبير من فاعلية الدفاع القانوني المقدم لهم

27 - د. نبيل عبد الواسع، حرية التعبير والصحافة في اليمن بين قصور التشريعات وعجز القضاء، منظمة صدى، 2025م

28 - محمد الصلاحي، صحفي معتقل سابق في سجون الحوثيين لمدة 5 سنوات، مقابلة شخصية حول تجربة الاعتقال والاحتياجات بعد الإفراج، 28 سبتمبر 2025م

29 - المحامي عبد المجيد صبرة، التحديات التشريعية المتعلقة بتقديم الحماية القانونية للصحفيين في اليمن، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ندوة رقمية، 1 أكتوبر 2022م

الإفلات من العقاب

تُعد ظاهرة الإفلات من العقاب السمة الأبرز لانتهاكات حقوق الصحفيين في اليمن، إذ لم يُقدَّم الجناة إلى العدالة في معظم حالات القتل والانتهاكات الأخرى، ما شجّع على تكرارها وقوّض سيادة القانون. فمن بين 54 حالة قتل ارتكبت بحق الصحفيين، ظلّ مرتكبو 52 حالة بلا مساءلة، فيما وصلت قضيتان فقط إلى القضاء دون أن يتم البت فيها ومحاسبة المسؤولين [30]. وتُمثل قضية اغتيال الصحفي محمد عبده العبسي، رائد الصحافة الاستقصائية في اليمن، نموذجاً صارخاً لهذه الظاهرة. فقد دفع حياته ثمناً لتحقيقاته الجريئة في ملفات فساد النفط والطاقة، حيث وثّق ارتباط شبكات تجارة المشتقات بقيادات حوثية نافذة. ورغم وضوح الملابسات ووجود أدلة طبية تثبت تسميمه في صنعاء في ديسمبر 2016، تعرّض التحقيق لتضليل متعمد من قبل سلطات الأمر الواقع التي دفعت برواية "الوفاة الطبيعية"، فيما احتُجز ملف القضية سنوات طويلة في أروقة المباحث والنيابة دون أي تقدم، قبل أن يُحفظ بدعوى "عدم كفاية الأدلة"، ثم اختفى بالكامل من سجلات النيابة بعد ست سنوات [31]. كما تُعد قضية الصحفي المستقل المقداد محمد مجلي شاهداً على نمط آخر للإفلات من العقاب. فقد قُتل مجلي في 17 يناير 2016 جراء غارة جوية شنها التحالف العربي استهدفت موقعاً مدنياً (حمام جارف) كان يغطي فيه آثار قصف سابق. ورغم تأكيد الشهادات على أن المكان كان خالياً من أي أهداف عسكرية، وأن الاستهداف يمثل انتهاكاً جسيماً للقانون الإنساني الدولي، فإن التحالف لم يصدر أي تعليق أو اعتذار، ولم يُدرج الحادث ضمن تحقيقات فريقه المشترك لتقييم الحوادث، لتظل الجريمة دون أي مساءلة أو محاسبة للأفراد والقيادات المسؤولة عن العمليات الجوية [32]. بالإضافة إلى هذه الحالات هناك العشرات من الحالات الأخرى للانتهاكات التي ارتكبت بحق الصحفيين وأفلت مرتكبوها من العقاب. ويُعد انقسام السلطة نتيجة الصراع، وظهور أطراف متعددة، وما رافق ذلك من فوضى في المشهد الأمني، من أبرز الأسباب التي أعاقت جهود تحقيق العدالة ومحاسبة الجناة في قضايا الانتهاكات ضد الصحفيين. ويضاف إلى ذلك ضعف الأجهزة القضائية أو تسييسها، ما حولها من أدوات للقمع بدلاً من الحماية. كما يُعتبر ضعف دور المجتمع الدولي في الضغط على أطراف الصراع لضمان حماية الصحفيين عاملاً إضافياً، إذ تُظهر التجارب السابقة أن المجتمع الدولي غالباً ما يُقدِّم الملف السياسي على حساب الملف الإنساني والحقوقي؛ سعياً لإرضاء الأطراف المتحاربة وتجنب الخوض في قضايا حقوق الإنسان [33].

30 - بيان مشترك لأكثر من 50 منظمة بمناسبة اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين، 2 نوفمبر 2023م، https://marsadak.org/dayofendcrimesstatement-ar/

31 - مركز الإعلام الحر، قتلة السوق السوداء: سردية اغتيال رائد الصحافة الاستقصائية في اليمن، تقرير استقصائي، 19 مارس 2025، https://free-medias.com/context/report-context/mohammed-al-absi-the-assassins-of-the-black-market/

32 - المشاهد نت، كيف قُتل الصحفي المقداد مجلي؟، تحقيق صحفي، 22 أغسطس 2024. https://almushahid.net/125398/

33 - خليل كامل، مرجع سابق.

دمج قضايا الصحفيين في مسارات العدالة الانتقالية في اليمن

تُعرّف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة [34]. وترتكز هذه العدالة على أربع ركائز رئيسية تهدف إلى معالجة الانتهاكات الماضية وبناء مستقبل أكثر استدامة، وهي [35]:

1. **البحث عن الحقيقة:** من خلال لجان تقصي الحقائق والتحقيق لتحديد حجم وطبيعة الانتهاكات.
2. **العدالة الجنائية:** لضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة عبر محاكمات محلية أو دولية.
3. **جبر الضرر:** بتقديم التعويضات المادية والمعنوية وخدمات التأهيل للضحايا اعترافاً بالضرر الذي لحق بهم.
4. **ضمانات عدم التكرار:** عبر إصلاحات مؤسسية وتشريعية تهدف إلى تفكيك البُنى التي سمحت بوقوع الانتهاكات، وضمان عدم تكرارها مستقبلاً.

ولا تقتصر العدالة الانتقالية على الآليات القانونية، بل تسعى كذلك إلى نزع الشرعية عن الروايات التي تُجرد الإنسان من إنسانيته، والتي سمحت بوقوع الفظائع، واستبدالها بروايات شاملة ومقنعة تبني مستقبلاً أفضل، ولتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر شراكة حقيقية وفاعلة مع الإعلاميين، باعتبارهم الأكثر قدرة على الوصول إلى الجمهور والتأثير في تشكيل الرأي العام. فبدون تعاون وثيق مع وسائل الإعلام ومنتجي الخطاب العام، سيكون من الصعب إحداث التحول المنشود [36].

فالصحافة في المرحلة الانتقالية، أو ما يُعرف بـ «الصحافة الانتقالية»، تلعب دوراً محورياً في مرحلة ما بعد النزاع، من خلال كشف الحقائق، ودفع مسارات المساءلة والإصلاح، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، والمساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي المتدهور [37].

---

34 - الأمم المتحدة. (أغسطس 2004). سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع: تقرير الأمين العام. مجلس الأمن. https://docs.un.org/ar/S/2004/616

35 - مذكرة الأمين العام الإرشادية للأمين العام بشأن العدالة الانتقالية: أداة استراتيجية للناس والوقاية والسلام، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 11 أكتوبر 2023، https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/guidance-note-secretary-general-transitional-justice-strategic-tool

36 - Institute for Integrated Transitions. (2019). Changing the Narrative: The Role of Communications in Transitional Justice. Zenodo. https://doi.org/10.5281/zenodo.10474409

37 - فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، الجرائم ضد الصحفيين في اليمن: آفاق العدالة الانتقالية وجبر الضرر، مرصد الحريات الإعلامية في اليمن التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ندوة رقمية، 14 أغسطس 2025م

في السياق اليمني، يشكّل الصحفيون فئة محورية في مسارات العدالة الانتقالية لعدة أسباب:

- **حراس الحقيقة والذاكرة:** يمثل الصحفيون الذاكرة الحية للمجتمع؛ فبدون توثيقهم قد تضيع الحقائق ويصعب بناء سردية موحدة للأحداث. معالجة قضاياهم تضمن الحفاظ على هذه الذاكرة وتسهيل الوصول إلى الحقيقة.
- **تحقيق العدالة الشاملة:** لا يمكن إرساء عدالة انتقالية حقيقية دون معالجة قضايا الفئات الأكثر تضرراً واستهدافاً، ومنهم الصحفيون.
- **تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب:** ما يعيد الثقة في النظام القضائي ويؤسس لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.
- **دعم المصالحة الوطنية:** توفير منصات للصحفيين الضحايا لسرد قصصهم وتجاربهم يعزز الفهم المشترك للأحداث، وهو أمر حيوي لتحقيق المصالحة.

- **إصلاح القطاع الإعلامي:** يتيح إدماج قضايا الصحفيين فرصة لتطوير تشريعات تحمي حرية الصحافة وتعزز استقلالية المؤسسات الإعلامية والنقابية.

بناءً على ما سبق، فإن إدماج قضايا الصحفيين في مسارات العدالة الانتقالية لا يُعد مجرد استحقاق أخلاقي، بل شرط أساسي لنجاح العملية برمتها؛ فهم شركاء رئيسيون في توثيق الحقيقة، والمساهمة في المصالحة، وبناء السلام. ومن هذا المنطلق يمكن وضع مقترحات عملية لمتطلبات إدماج قضايا الصحفيين ضمن مسارات العدالة الانتقالية.

أولاً: التوثيق كأساس لأي مسار عدالة انتقالية

يمثل التوثيق المنهجي للانتهاكات ركيزة أساسية لأي مسار عدالة انتقالية مستقبلي. فهو يحفظ ذاكرة الضحايا، ويحول دون طمس الانتهاكات، ويشكل قاعدة بيانات تسهل أعمال لجان الحقيقة أو الملاحقات القضائية لاحقاً. وفي اليمن عملت منظمات المجتمع المدني المعنية بالحقوق والحريات إلى جانب نقابة الصحفيين اليمنيين في توثيق الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في اليمن، وهو ما يشكل الأساس لأي جهود مستقبلية للمساءلة. ولكي تثمر تلك الجهود في عمل الأساس لأي محاسبة لمنتهكي الحريات الإعلامية في اليمن، تقترح الورقة عمل الآتي:

- **إنشاء قاعدة بيانات موحدة:** يجب بناء قاعدة بيانات موحدة تستخدم معايير توثيق دولية لضمان أن تكون المعلومات صالحة للاستخدام كأدلة قانونية في المستقبل. هذا يضمن أن جميع البيانات يتم جمعها وتخزينها بشكل منهجي ومنظم.
- **تدريب الجهات العاملة في الرصد والتوثيق:** تقديم تدريب للمنظمات والجهات التي تعمل على رصد الانتهاكات على مهارات الرصد والتوثيق وحفظ الأدلة. لضمان أن جهودهم لا تضيع سدى وأن البيانات التي يجمعونها دقيقة وموثوقة.
- **تفعيل دور الصحافة الاستقصائية في توثيق الانتهاكات:** تُعد الصحافة الاستقصائية أداة أساسية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون أنفسهم. فهي لا تكتفي بكشف الحقائق، بل تفضح الفظائع وتحدد المسؤولين عنها، وتدفع باتجاه المساءلة من خلال التأثير على الرأي العام وصنّاع القرار. وقد تجلّى هذا الدور في تجربة الصحفيين البريطانيين والأمريكيين الذين وثقوا معسكرات الاعتقال في أوماركا وترنوبولي بالبوسنة، إذ أسهمت تقاريرهم في تحريك مجلس الأمن وتشكيل لجنة خبراء كان عملها مدخلاً لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY).[38]
- **إطلاق حملات توعية:** حول أهمية توثيق الانتهاكات، لتشجيع الصحفيين وعائلاتهم على الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها. هذه الحملات تساعد في زيادة عدد التقارير وتضمن عدم إهمال أي حالة.

38 Refik Hodzic and David Tolbert, Media and Transitional Justice: A Dream of Symbiosis in a Troubled Re- lationship, September 2016, International Center for Transitional Justice (ICTJ), https://www.ictj.org/sites/default/files/ICTJ-Briefing-Media-T.J.-2016.pdf

ثانياً: إشراك الصحفيين خلال مراحل العدالة الانتقالية

من المهم إشراك الصحفيين بشكل فعال في جميع مراحل العدالة الانتقالية لضمان إنصافهم وتحقيق العدالة. ويتضمن ذلك إشراكهم في المراحل التالية:

1. الكشف عن الحقيقة

إشراك الصحفيين ووسائل الإعلام في عمل أي لجنة لكشف الحقيقة مستقبلاً، ليس فقط كشهود وضحايا، بل كفاعلين في كشف الحقائق وتوثيقها ونشرها للجمهور. الصحفيين يمكن أن يشكلوا حلقة وصل مهمة مع لجان تقصي الحقائق، إذ يساهمون في الوصول إلى ضحايا لم تستطع الجهات الرسمية الوصول إليهم، ويوسّعون نطاق التحقيقات، ويساعدون في بناء سردية وطنية جامعة ومن الآليات المقترحة في هذا الجانب ما يلي:

- **تشكيل لجان الحقيقة:** إنشاء لجان حقيقة مستقلة وذات صلاحيات واسعة للتحقيق في جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين، وتحديد المسؤولين عنها، وتقديم توصيات للمساءلة وجبر الضرر. وضمان مشاركة فعالة للصحفيين في هذه اللجان.
- **حفظ الذاكرة:** وذلك من خلال مبادرات ثقافية ورسمية لتوثيق جرائم الماضي بحق الصحفيين وحفظ الأرشيفات المتعلقة بانتهاكات حقوقهم، بما يضمن عدم طمس الذاكرة الجمعية. ويمكن أن يتجسد ذلك من خلال إنشاء متاحف ونصب تذكارية وأرشيفات رقمية تحفظ شهادات الضحايا وتوثق مسار حرية الصحافة في اليمن. كما يُعد تخصيص "يوم وطني للصحافة اليمنية" خطوة مهمة لترسيخ الاعتراف الرسمي بالدور المحوري الذي يقوم به الصحفيون، وضمان أن تبقى تضحياتهم حاضرة في الذاكرة الوطنية.

يمكن الاستفادة من تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، التي لعبت دوراً محورياً في كشف الحقائق حول انتهاكات نظام الفصل العنصري، بما في ذلك تلك التي طالت الصحفيين. فقد قدمت اللجنة منصة للضحايا لسرد قصصهم، مما أسهم في بناء ذاكرة جماعية وتعزيز المصالحة. حيث شاركت فيها مجموعات الضحايا، والمجتمع المدني، والسياسيون، ووسائل الإعلام، والنقابات، والأوساط الأكاديمية، والفنانون، والشخصيات الدينية، وهو ما ضاعف من قوة رسائلها وأثرها [39].

وقد كان للإعلام دور جوهري في نجاح اللجنة وتحويلها من هيئة تحقيق حكومية إلى ظاهرة وطنية. حيث استطاعت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أن تجسّد الشهادات بشكل حي، وتمكنت من نقل "الثراء العاطفي والقصصي" لجلسات الاستماع عبر لغة الجسد، وتعبيرات الوجه، ونبرة الصوت، والصمت. هذا التركيز على القصص الفردية جعل الفظائع التي ارتكبت لا تبدو مجرد أرقام، بل تجارب إنسانية ملموسة. ويبرز هنا نموذج برنامج "تقرير خاص للجنة الحقيقة والمصالحة (TRC Special Report)" الذي تجاوز النشرات الإخبارية التقليدية ليقدم تحليلات معمقة وقصصاً

39 Refik Hodzic and David Tolbert, OP. Cit -

خلف القصص، وحقق متابعة أسبوعية قاربت 1.2 مليون مشاهد. هذا الدور جعل من الصحفيين والفنانين وسطاء رئيسيين بين اللجنة والمجتمع، ومهّد الطريق لبناء سردية وطنية جامعة تدعم المصالحة [40].

2. العدالة والمساءلة

من المهم أن تكون قضايا الصحفيين جزءاً محورياً من أي ملاحقات قضائية مستقبلية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

- **الملاحقات القضائية:** إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة في جميع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وتقديم المتورطين فيها إلى العدالة. يمكن أن تتم هذه الملاحقات على المستوى الوطني، أو من خلال آليات دولية إذا تعذر تحقيق العدالة محلياً.

وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من التجربة الرواندية، حيث شرعت رواندا في تطبيق نموذج متنوع من آليات العدالة الانتقالية ركز بشكل أساسي على الملاحقات القضائية ومحاسبة الجناة. بدأت التجربة بمحكمة جنائية دولية خاصة أنشأها مجلس الأمن، والتي استمرت حتى عام 2015 ونظرت في قضايا 82 متهماً بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. توازى ذلك مع إنشاء محاكم جنائية وطنية اعتمدت على تدريب قضاة ومحققين بدعم دولي واسع، وتمكنت خلال سنوات من محاكمة ما يقارب 10 آلاف متهم، أصدرت في حقهم أحكاماً متنوعة وصلت عقوبة الإعدام في 10 % من القضايا. ومع تضخم أعداد المتهمين (أكثر من 120 ألف معتقل) وصعوبة استيعابهم في النظام القضائي التقليدي، لجأت رواندا عام 2001 إلى تفعيل نظام المحاكم الشعبية "الجاكاكا" المستند إلى التقاليد المحلية. تولت هذه المحاكم مهمة البت في نحو مليوني قضية تخص قرابة مليون متهم خلال عشر سنوات. ورغم الانتقادات التي طالتها، إلا أن هذه المحاكم شكلت نموذجاً مبتكراً للعدالة المجتمعية، حيث جمعت بين العقوبات المخففة في حال التوبة، وتشجيع الصلح والتسويات المالية، مما جعلها من أوسع التجارب في العالم في مجال المحاكم الشعبية. [41]

تؤكد التجارب الدولية أن الجرائم الجسيمة، مثل الانتهاكات ضد الصحفيين أو الإبادة الجماعية، لا تسقط بالتقادم متى ما تم حفظ الأدلة وفتح التحقيقات، حيث يمكن لهذه التحقيقات أن تشكل الأساس لتحقيق العدالة حتى بعد مرور سنوات طويلة. يمكن الإشارة هنا إلى تجربة غواتيمالا، حيث أُدين الديكتاتور السابق خوسيه إفراين ريوس مونت عام 2013 بارتكاب إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، رغم ارتكابها قبل أكثر من ثلاثة عقود، وذلك بفضل جهود الضحايا والمجتمع المدني في جمع الأدلة وتقديمها للقضاء. [42]

توضح هاتان التجربتان أن العدالة قد تتحقق حتى بعد عقود، إذا ما توفرت الإرادة السياسية والتوثيق الجاد للانتهاكات، وأن الجمع بين العدالة الرسمية والآليات البديلة يمكن أن يشكل مساراً عملياً لتعزيز العدالة الانتقالية في اليمن، خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

---

40 - Catherine Cole, "Reverberations of Testimony: South African Truth and Reconciliation Commission in Art and Media," in Clara Ramírez-Barat (ed.), *Transitional Justice, Culture, and Society: Beyond Outreach* (New York: Social Science Research Council, 2014), pp. 397–410.

41 - مركز الحوار السوري "التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية: الدروس المستفادة من التجارب الدولية"، فبراير 2025، https://shorturl.at/htxqD

42 - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "إدانة ريوس مونت بارتكاب إبادة جماعية انتصار للعدالة في غواتيمالا وفي كل مكان"، مايو 2013، https://www.ictj.org/ar/node/17000

3. جبر الضرر

يتطلب تصميم برامج جبر ضرر شاملة للصحفيين عدم الاكتفاء بالتعويضات المادية، بل التوسع لتشمل إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، ورد الاعتبار للصحفيين الذين تعرضوا لتشويه السمعة، ودعم المؤسسات الإعلامية المتضررة. ويمكن أن يتضمن ذلك:

- **التعويضات المادية:** وضع آليات واضحة لتقديم تعويضات مالية للصحفيين الضحايا عن الخسائر التي تكبدوها، بما في ذلك الخسائر المالية المباشرة، تكاليف العلاج، وفقدان مصادر الدخل، على أن تكون التعويضات عادلة ومتناسبة مع حجم الضرر.
- **جبر الضرر غير المادي:** يشمل إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للصحفيين الذين تعرضوا للتعذيب أو الصدمات، ورد الاعتبار للذين شُوهت سمعتهم أو تضررت مسيرتهم المهنية بفعل الانتهاكات.

"جبر الضرر لا يمكن أن يكون مادياً فقط... صحيح أن التعويض المالي مهم لإعادة بناء الحياة، لكن الأهم هو إعادة الاعتبار علناً أمام المجتمع. فنحن كصحفيين تعرضنا للتشويه وأصبح يُنظر إلينا كجواسيس ودعاة فتن. كما أرى أن برامج دعم إعادة الاندماج ضرورية جدًا، سواء عبر فرص عمل جديدة أو تدريب مهني ونفسي يساعدنا على العودة للحياة الطبيعية."[43]

وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من التجارب الدولية حول ضرورة أن يكون هناك جبر ضرر كامل، فالتجربة التونسية تشير إلى أن الضحايا لم يتلقوا تعويضاتهم المادية والنفسية والرمزية بشكل كامل، ولم يتم الاعتذار لهم رسمياً من قبل الدولة.[44] هذا النقص في جبر الضرر يؤثر على اكتمال مسار العدالة الانتقالية. لذا، يجب على أي عملية عدالة انتقالية في اليمن أن تضمن آليات فعالة لجبر الضرر للصحفيين، تشمل التعويضات المالية، والدعم النفسي، ورد الاعتبار، والاعتذار الرسمي، لضمان إنصاف الضحايا وعدم تكرار الإفلات من العقاب.

وفي هذا الإطار، لا تقتصر الدروس المستفادة على التجربة التونسية فقط، بل يمكن الاستفادة أيضاً من تجارب دول أخرى في جبر الضرر. فعلى سبيل المثال، أنشأت تشيلي المؤسسة الوطنية للجبر والمصالحة بموجب القانون رقم 19123 لعام 1992، والتي نفذت تدابير شاملة تضمنت التعويض المالي والرعاية الصحية للناجين، وبلغت قيمة التعويضات نحو 3.2 مليار دولار. أما الأرجنتين، فقد تبنت سياسات تعويضية تدريجية، بدأت عام 1991 بتعويض بعض السجناء السابقين تحت ضغط الدعاوى الدولية، ثم توسعت عام 1994 لتشمل عائلات المفقودين، وصولاً إلى عام 2004 حيث شمل التعويض الأفراد الذين أجبروا على المنفى. كما ركزت التجربة الأرجنتينية على حفظ الذاكرة الوطنية بطرق متعددة، مثل إنشاء المعالم والمتاحف، وتحويل بعض

43 - محمد الصلاحي، صحفي معتقل سابق في سجون الحوثيين لمدة 5 سنوات، مقابلة شخصية حول تجربة الاعتقال والاحتياجات بعد الإفراج، 28 سبتمبر 2025م.

44 - أميرة محمد نائب رئيس الإتحاد العام للصحفيين العرب في تونس حول التجربة التونسية في دمج قضايا الصحفيين في مسارات العدالة الانتقالية، الجرائم ضد الصحفيين في اليمن: آفاق العدالة الانتقالية وجبر الضرر، مرصد الحريات الإعلامية في اليمن التابع لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ندوة رقمية، 14 أغسطس 2025م

المعتقلات السابقة إلى أماكن للتذكر، إلى جانب أنشطة الحركات المدنية مثل حركة أمهات "بلازا دي مايو" التي حافظت على إبقاء قضية الأطفال المختطفين حاضرة عبر الوقفات الدورية ومبادرات فنية كـ "مسرح من أجل الهوية"، وهو ما شكّل ضغطاً مستمراً على السلطة. [45] هذه التجارب مجتمعة تؤكد أن جبر الضرر الشامل – سواء كان مالياً أو صحياً أو رمزياً أو من خلال حفظ الذاكرة – يمثل ركناً أساسياً في إنصاف الضحايا وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وهو ما ينبغي أن يؤخذ بجدية في أي مسار عدالة انتقالية في اليمن، خصوصاً فيما يتعلق بالصحفيين ووسائل الإعلام المتضررة.

4. ضمانات عدم التكرار

تُعد الصحافة الحرة والمستقلة بحد ذاتها من أهم ضمانات عدم تكرار الانتهاكات. وتهدف هذه المرحلة من العدالة الانتقالية إلى منع وقوع الجرائم بحق الصحفيين في المستقبل، وذلك من خلال إصلاح المؤسسات، وتعزيز سيادة القانون، وتمكين المجتمع المدني. وفي السياق اليمني، يمكن تحقيق ذلك من خلال:

1. إصلاح المؤسسات القانونية والدستورية، ويتضمن ذلك ما يلي:

- **إصلاح المنظومة التشريعية:** تعاني القوانين اليمنية من قدمها، مثل قانون الصحافة والنشر. لذا، لا بد من إصلاحها بما يتوافق مع المعايير الدولية لحرية التعبير. ويشمل ذلك إلغاء العقوبات السالبة للحرية في القضايا الصحفية، وتوسيع الحماية القانونية لتشمل الإعلام الرقمي.

تُظهر التجربة التونسية أن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لا تحقق أهدافها ما لم تُستكمل وتتحول إلى قوانين راسخة تضمن الاستدامة. فبعد الثورة التونسية، صدرت المراسيم (115 و116) التي أرست إطاراً قانونياً لحرية الصحافة وحق الجمهور في الحصول على المعلومة، إلى جانب إنشاء هيئة مستقلة لتعديل المشهد الإعلامي السمعي البصري. لكن هذه الإصلاحات بقيت منقوصة؛ إذ لم تُترجم المراسيم إلى تشريعات مُلزمة، وتعرضت الهيئات المستقلة لتدخلات وضغوط سياسية، ما انعكس سلباً على مسار حرية الإعلام وأدى إلى تراجعه [46] ومن هنا، يمكن لليمن الاستفادة من هذا الدرس عبر العمل على إصلاحات تشريعية ومؤسسية مكتملة ومحصنة من التدخلات السياسية، بما يضمن استقلال الإعلام وحماية الصحفيين على المدى البعيد.

- **إصلاح القضاء:** يُعد إصلاح القضاء ركيزة أساسية، فهو يمثل أداة حماية لا أداة قمع. ولتحقيق ذلك، يجب ضمان استقلالية القضاء التامة عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة أكفاء ونزهاء، والفصل بين سلطتي التحقيق والادعاء العام. كما يجب توفير آليات لمساءلة القضاة أنفسهم في حال تورطهم في ممارسات تنتهك الحيادية والعدالة. [47]

- **إصلاح الأجهزة الأمنية:** من خلال تطهير الأجهزة الأمنية من العناصر المتورطة في الانتهاكات، ومراجعة القوانين المنظمة لعملها، وتدريب كوادرها على مبادئ حقوق الإنسان وحرية الصحافة، لضمان أن يكون دورها حماية المواطنين الصحفيين.

---

45 - مركز الحوار السوري، مرجع سابق

46 - أميرة محمد ، مرجع سابق

47 - توفيق الشعبي، تفعيل الأطر القانونية والمساءلة للحد من الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، نقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمة اليونسكو، ورقة عمل، 10 أغسطس 2024م

ويمكن أيضاً الاستفادة من التجربة البولندية في مجال سياسات التطهير المؤسساتي، التي هدفت إلى ضمان عدم تكرار الانتهاكات عبر إصلاح الجهاز الإداري والقضائي. ففي عام 1993 أُقرّ "قانون الفحص" الذي استهدف تقييم الموظفين العامين وقياس مدى ارتباطهم بالشرطة السرية القمعية في النظام السابق، مع منح حق الطعن القضائي على القرارات النهائية. غير أن القانون أثار انقسامات داخل المجتمع وأُعلن لاحقاً عدم دستوريته من قبل المحكمة الدستورية. لكن في عام 1998، صدر قانون آخر استهدف العاملين في النيابة العامة، وأدى إلى فصل نحو 10 % من المدعين العامين المتورطين في الانتهاكات. وتؤكد هذه التجربة على أن التطهير المؤسساتي، إذا ما أُدير بطريقة عادلة وشفافة، يمكن أن يسهم في بناء مؤسسات مستقلة ونزيهة ويعزز ثقة المجتمع بها، وهو ما يمثل درساً مهماً في السياق اليمني في أي عملية إصلاح قادمة [48].

48 - مركز الحوار السوري "التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية"، مرجع سابق

ثالثاً: إعادة بناء المؤسسات الإعلامية وبناء قدرات الصحفيين

تؤكد الورقة أن إصلاحات العدالة الانتقالية لا يمكن أن تكتمل دون إعادة بناء القطاع الإعلامي نفسه. فالهشاشة الاقتصادية للمؤسسات الإعلامية تجعلها عرضة للسيطرة. لذلك، يجب دعم الإعلام المستقل ليكون قادراً على أداء دوره. ويمكن أن تتضمن هذه المرحلة:

- بناء قطاع إعلامي قوي ومستقل: من خلال دعم وسائل الإعلام المستقلة والمتنوعة لتكون سلطة رابعة حقيقية، وتوفير بيئة آمنة ومحفزة لعملها، بعيداً عن خطاب الكراهية أو التمييز.

- تفعيل دور الإعلام الرقمي في ترميم النسيج الاجتماعي: نظراً لصعوبة إعادة بناء المؤسسات الإعلامية التقليدية بسرعة في البيئات الانتقالية، يبرز دور الإعلام الرقمي كأداة محورية. وتُظهر التجربة السورية أن توظيف منصات التواصل الاجتماعي بات ضرورة ملحّة، حيث ظهرت قنوات رقمية ومنصات على «يوتيوب» أجرت مقابلات وناقشت الانتهاكات، مما أتاح لقسم من المجتمع – الذي كان معزولًا عن المعلومات تحت سيطرة النظام – الاطلاع على معاناة الآخرين. هذا التحول أسهم في خلق وعي مشترك وساهم في ترميم النسيج الاجتماعي[49].

وفي اليمن، يكتسب هذا الدور أهمية مضاعفة؛ إذ تستطيع المنصات الرقمية سد فجوات المعلومات بين المناطق المنقسمة، وتقريب وجهات النظر، وبناء وعي جماعي يُعزز مسار الانتقال ويُرسخ مقومات التعايش والمصالحة.

- بناء قدرات الصحفيين: تدريب الصحفيين على أخلاقيات العمل الصحفي، السلامة المهنية، مبادئ حقوق الإنسان، وكشف التضليل، وحرية الصحافة لضمان أن يكونوا قادرين على أداء دورهم بفعالية واستقلالية.

- تقوية المجتمع المدني: دعم وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في اليمن، خاصة تلك التي تعمل في مجال حماية الصحفيين وحقوق الإنسان. تُعد هذه المنظمات شريكاً أساسياً في رصد الانتهاكات، والمناصرة، وتقديم الدعم للصحفيين.

49 - مركز الحوار السوري "التطبيقات العملية للعدالة الانتقالية"، مرجع سابق

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

1. الانتهاكات ضد الصحفيين ممنهجة:

ليست حوادث عابرة، بل هي جزء من استراتيجية متكاملة تتبناها أطراف النزاع بهدف إسكات الأصوات المستقلة والسيطرة التامة على الخطاب الإعلامي العام.

2. غياب العدالة كرس ثقافة الإفلات من العقاب:

لقد أدى الضعف الكبير في الإطار القانوني وشلل النظام القضائي إلى تحويل القضاء في بعض الأحيان إلى أداة قمع بدلاً من أن يكون أداة حماية، مما ساهم في تكريس ثقافة الإفلات من العقاب وشجّع على استمرار الجرائم بحق الصحفيين دون مساءلة.

3. قضايا الصحفيين هي محور أي عدالة انتقالية حقيقية:

لا يمكن تحقيق عدالة انتقالية شاملة في اليمن دون معالجة مركزية لقضايا الصحفيين. فهم ليسوا مجرد ضحايا بحاجة إلى إنصاف، بل هم عامل أساسي لنجاح مسارات العدالة، فهم حراس الحقيقة والذاكرة القادرون على بناء سردية موحدة للأحداث.

4. تجاهل قضايا الإعلام يهدد مستقبل اليمن:

إن الاستمرار في تجاهل قضايا الصحفيين يعني استمرار بيئة الخوف والرقابة الذاتية، مما يقوض أي محاولة لبناء ديمقراطية حقيقية ومجتمع قائم على المعرفة وحرية التعبير في مرحلة ما بعد النزاع.

التوصيات:

تُقدم هذه الورقة مجموعة من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف الفاعلة لضمان حماية الصحفيين، ومكافحة الإفلات من العقاب، ودمج قضايا الإعلام في أي مسار مستقبلي للعدالة الانتقالية في اليمن.

أولاً: توصيات موجهة للسلطات الحكومية:

- مراجعة القوانين وتعديل القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر بما يتوافق مع المعايير الدولية، وإلغاء النصوص الفضفاضة التي تُستخدم لقمع حرية التعبير، وتجريم خطاب الكراهية بوضوح.
- ضمان استقلالية القضاء عبر اتخاذ خطوات عملية لضمان استقلال القضاء وحياديته، وتدريب القضاة والمحققين على التعامل مع قضايا الصحفيين بشكل مهني وعادل.
- تفعيل دور النيابة العامة من خلال ضمان قيام النيابة العامة بواجبها في التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين وتقديم المتورطين إلى العدالة.
- إنشاء آلية قضائية متخصصة ومستقلة للنظر في جرائم الانتهاكات ضد الصحفيين والإعلاميين، وتضمينها ضمن آليات العدالة الانتقالية المقترحة
- إطلاق سراح جميع الصحفيين المعتقلين تعسفياً، والكشف عن مصير المخفيين قسراً، وتقديم الاعتذار الرسمي عن الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين.
- توفير الحماية القانونية والأمنية للصحفيين، خاصة أولئك الذين يعملون في مناطق النزاع أو يغطون قضايا حساسة.
- توفير بيئة آمنة وداعمة لعمل وسائل الإعلام المستقلة، بعيداً عن التسيس والاستقطاب.
- تقديم الدعم المالي والفني لوسائل الإعلام التي تضررت من النزاع.

ثانياً: توصيات موجهة للمجتمع المدني والإعلام

- إنشاء قاعدة بيانات موحدة وشاملة لجميع الحالات. وإنشاء ملفات قانونية متكاملة يمكن استخدامها في المحاكم المحلية والدولية.
- إطلاق حملات توعية مكثفة لتشجيع الصحفيين وعائلاتهم على الإبلاغ عن الانتهاكات، ومواصلة جهود المناصرة للضغط من أجل المساءلة.
- توسيع نطاق الدعم القانوني والنفسي والمالي للصحفيين الضحايا، وتوفير التمثيل القضائي وخدمات إعادة التأهيل النفسي.
- توفير التدريب اللازم للصحفيين في مجال السلامة المهنية وأخلاقيات العمل الصحفي، بما يعزز قدرتهم على العمل في بيئة محفوفة بالمخاطر.
- تعزيز الشراكة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من خلال إقامة تحالفات

والتنسيق بين وسائل الإعلام المحلية والمنظمات الحقوقية والإنسانية، من أجل تبادل المعلومات وتوثيق الحالات بشكل منهجي ومستدام، والعمل على إشراك الصحفيين في الجهود القانونية والحقوقية التي تقودها منظمات محلية ودولية لرفع قضايا الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين أمام الهيئات القضائية الدولية.

- العمل على استعادة مهنية الإعلام اليمني، والابتعاد عن خطاب الكراهية والتحريض والاستقطاب.
- تعزيز دور الإعلام في بناء السلام والمصالحة، وتقديم روايات وطنية جامعة تدعم الحقيقة والعدالة.
- تدريب الصحفيين على مبادئ الصحافة الاستقصائية، والتحقق من المعلومات، وتقديم تقارير متوازنة وموضوعية.
- تطوير مفهوم "الصحافة الانتقالية" كإطار عمل للإعلام في فترة ما بعد النزاع، يركز على كشف الحقائق، ودفع المساءلة، وبناء سرديات وطنية جامعة.
- دعم ظهور منصات إعلامية مستقلة تستفيد من التقنيات الرقمية، خاصة في المناطق التي كان محجوباً عنها المعلومات، لمواجهة التشويه وترميم النسيج الاجتماعي.
- رفع الوعي بين الصحفيين والمجتمعات والضحايا حول العدالة الانتقالية وآلياتها.

ثالثاً: توصيات موجهة للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية

"حماية الصحفيين ليست ترفاً، بل هي أساس لحماية الحقيقة ولضمان بقاء صوت الناس حياً... تجربتي الشخصية علمتني أن الصمت الدولي يشجع المنتهكين على التمادي. نحن بحاجة لآليات رقابة وضغط حقيقي على الأطراف التي تمارس القمع، وليس فقط بيانات إدانة. ما نطلبه من الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية هو الالتزام الجاد بحماية الصحفيين، وضمان ألا يتحول السجن والتعذيب إلى مصير طبيعي لكل من يكتب كلمة حر. [50]"

هذا التأكيد يعكس حجم الحاجة إلى تدخل جاد من المجتمع الدولي، وهو ما يمكن ترجمته بالتوصيات التالية:

- ممارسة الضغط على جميع أطراف النزاع في اليمن لوقف الانتهاكات ضد الصحفيين، والالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.
- دعم إنشاء آليات دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في اليمن، وتقديم المتورطين إلى العدالة.
- فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الصحفيين، وعدم قبول الجناة في المحافل الدولية.
- تقديم الدعم الفني والمالي لجهود العدالة الانتقالية في اليمن، بما في ذلك لجان الحقيقة، وآليات جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات.

50 - محمد الصلاحي، مرجع سابق

- دعم منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل في مجال توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا، للمساهمة في عملهم في توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والنفسي، والمالي للصحفيين المتضررين.

- المساعدة في بناء قدرات القضاء اليمني لضمان استقلاليته وحياديته، وتمكينه من أداء دوره في حماية الصحفيين ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

- دعم برامج شاملة لجبر الضرر، لا تقتصر على الجانب المادي، بل تشمل الدعم النفسي وإعادة التأهيل المهني للصحفيين المتضررين وأسرهم.

تؤكد معاناة الصحفيين الذين تعرضوا لانتهاكات أهمية هذه النقطة: "بمجرد الخروج من السجن كنت أشعر أنني أتنفس من جديد، لكنني سرعان ما اكتشفت أن الحرية وحدها لا تكفي. أكثر ما كنت أحتاجه هو الدعم النفسي، فآثار التعذيب والعزلة كانت تثقل كاهلي لدرجة أنني لم أستطع النوم بشكل طبيعي حتى الآن... كذلك كنت بحاجة لدعم معيشي عاجل بعد مغادرة قريتي هرباً من تضييق مليشيا الحوثي التي أرادت إعادتي للسجن. فقدت عملي ومصدر دخلي الوحيد بعد مصادرة جميع معدات مركزي، مما وضعني في وضع صعب مع متطلبات الحياة." [51]

- دعم برامج بناء قدرات الصحفيين ووسائل الإعلام في اليمن، لتعزيز مهنيتهم واستقلاليتهم

- تقديم الدعم المالي للمنصات الإعلامية المستقلة وغير المنحازة، للمساهمة في تقديم معلومات موثوقة للجمهور.

- المناصرة المستمرة لحرية الصحافة والتعبير في اليمن، ورفع الوعي الدولي حول الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.

- دعم التحول نحو "صحافة انتقالية" في اليمن من خلال تمويل المبادرات الإعلامية المستقلة وبرامج تدريب الصحفيين على أدوارهم في فترة الانتقال، مع التركيز على استخدام التقنيات الرقمية للوصول إلى جميع شرائح المجتمع.

51 - محمد الصلاحي، مرجع سابق

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

مرصد الحريات الإعلامية في اليمن منصة رصد ومعلومات، تهدف إلى نشر كل ما يتعلق بحريات الرأي والتعبير في مختلف المناطق اليمنية بطريقة مهنية ومستقلة إلى جانب تحليل ومناصرة قضايا الصحفيين على المستوى المحلي والدولي.

https://marsadak.org/

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia

اليمن ـ تعز - حي الدحي
00967-4- 246596